ملف العدد

الشراكة الاستراتيجية بين مصر واليابان

د. رجاء إبراهيم سليم
باحثة في العلاقات الدولية

الملخص:

شهدت سياسة مصر الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينات تحولاً جذرياً في دوائر تلك السياسة وقضاياها، ولعل أهم ملامح هذا التحول هو الارتقاء بالدائرة الآسيوية لتصبح من دوائر العمل المحورية للسياسة المصرية ، ومن ثم كان الاهتمام بآسيا استجابة للتغيرات الدولية ، وحرص مصر على اقامة علاقات قوية مع العديد من القوى الآسيوية الكبرى، المؤثرة في صياغة العلاقات الدولية وصياغة القرار السياسي والاقتصادي على مستوى العالم، ومنها اليابان، نظرا لدورها في اطار التفاعلات الدولية والإقليمية من جانب، وانها تعتبر احدى القوى الاقتصادية العظمى على الساحة الدولية من جانب آخر.

وفي هذا الاطار أقامت مصر علاقة ثنائية متميزة مع اليابان ، وتم الارتقاء إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في أبريل عام 2023، والتي تقوم علي عدة مبادئ ومنها : عدم التدخل في الشئون الداخلية لكل منهما، والاحترام المتبادل لسيادة كل منهما، مما فتح آفاق جديدة في تطوير كبير العلاقات الثنائية بين الجانبين ، وذلك لتعزيز الاستفادة من المنح والمساعدات والاستثمارات اليابانية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فضلا عن الاستفادة من التجربة اليابانية ، وبرامج التعاون الثقافي، واهتمام اليابان بإنشاء المراكز الثقافية اليابانية التي تهتم بتعليم اللغة اليابانية.

Abstract:

Since the end of the cold war in the late 1980s, Egypt›s foreign policy has undergone a dramatic shift in its circles and issues. And perhaps the most important feature of this transformation is the upgrading of the Asian circle to become one of the pivotal working circles of Egyptian politics, Interest in Asia was therefore a response to international changes, and Egypt was keen to establish strong relations with many of Asia›s major powers. influential in shaping international relations and shaping global political and economic decision-making in view of Japan›s role in international and regional interactions and is considered one of the great economic Powers on the international scene on the other.

In this context, Egypt has established a distinct bilateral relationship with Japan. The strategic partnership between the two countries was upgraded in April 2023, which is based on several principles, including: Non-interference in each other›s internal affairs and mutual respect for each other›s sovereignty, opening new prospects for the development of significant bilateral relations between the two sides, in order to enhance the use of Japanese grants, assistance and investments in achieving sustainable economic development, as well as the Japanese experience, cultural cooperation programs and Japan›s interest in establishing Japanese cultural center's that are interested in Japanese language education.

مقدمة :

ترتبط مصر واليابان بروابط وثيقة منذ اعتراف اليابان باستقلال مصر عام 1922، حيث تمتد علاقتهما في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية والعسكرية، وقد شهدت الفترة من ثمانينات القرن العشرين حتى عام 2024 تكثيفا للعلاقات بين مصر واليابان في مختلف المجالات، وتم الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين الدولتين لمستوى الشراكة الاستراتيجية، بعد زيارة رئيس وزراء اليابان"فوميو كيشيدا" لمصر في أبريل عام 2023، وفيما يلى رصد لهذه الشراكة في جوانبها: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتعليمية، والعسكرية..

أولا: الشراكة السياسية:

توجد دوافع قوية للشراكة السياسية بين كل من مصر واليابان ؛ فمن ناحية اليابان، تنظر إلى مصر باعتبارها الشريك العربي الاساسي وكدولة محورية في الشرق الأوسط، كما تعد اليابان سادس أكبر دولة على مستوى العالم من حيث مساحة المياه الاقتصادية، ومن ثم تعتبر نفسها دولة بحرية، مما يجعل حماية المياه الاقليمية الواسعة والمجال الجوي فوقها إحدى السياسات الوطنية الرئيسة، وهذا ما يفسر أهمية قناة السويس لها.[2] وصارت مصر بعد ذلك بمثابة منطقة للمصالح الحيوية اليابانية، وليست مجرد منطقة هامش جغرافي ذات أهمية محدودة بالنسبة لليابان.[3] ووصفها رئيس الوزراء الياباني الأسبق "كيزو أوبتشي" الذي زار مصرعام 2003، بأنها أصبحت بحكم دورها في عملية السلام، تمثل حجر الزاوية للدبلوماسية اليابانية في الشرق الأوسط . أما بالنسبة لمصر فكان لديها دافعا سياسيا تمثل أولا؛ في اهتمام الدبلوماسية المصرية بالدور الياباني المتصاعد في المنطقة، والثاني؛ اقتصادي، تمثل في تعزيز الاستفادة من المنح والمساعدات والاستثمارات اليابانية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والثالث ثقافي، تمثل في الاستفادة من التجربة اليابانية ومن برامج التعاون الثقافي معها.

وعلى المستوى الدبلوماسي اعترفت اليابان باستقلال مصر 1922 ، وتم فتح قنصلية يابانية بالأسكندرية عام 1926، وفتح مفوضية يابانية في مصر عام 1936 ، وفتح مفوضية مصرية في طوكيو عام1953 ، وفتح قنصلية يابانية في الأسكندرية عام 1982 التي تم اغلاقها عام 2004 . وتم فتح السفارة اليابانية بالقاهرة عام 1954 .

وقد مرت العلاقات المصرية-اليابانية بمراحل من التطور التاريخي، حيث تعود العلاقات الثنائية بينهما إلى القرن التاسع عشر، بعد زيارة بعثة يابانية لمصرعام 1862 . ومنذ ذلك الحين ظلت العلاقة بينهما متينة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، لا يعكر صفوها خلافات. أما الجذور الحديثة للعلاقات بين البلدين فتعود إلى الاهتمام الذي لقيته مصر من جانب اليابان لاعتبارات منها: اتجاه اليابان لدراسة الخبرة المصرية في الاصلاح والتنمية للاستفادة منها، وهي تبنى نهضتها الحديثة. هذا فضلا عن الوقوف على تجربة مصر في محاولة التخلص من المعاهدات غير المتكافئة، التي فرضت عليها من قبل الغرب عام 1858 . وكذلك رغبة اليابان في التعرف على واقعة حفر قناة السويس لاكتساب الخبرة بالنظر إلى المعدات الأوروبية المستخدمة في عملية الحفر. وعكس هذا الاهتمام تنامي القوة اليابانية من جانب، والاهتمام الياباني المتزايد بالمنطقة وخاصة بالبترول وبالتجارة العالمية من جانب اخر. وكان الاهتمام المصري باليابان اهتماما بحركة النهضة القومية في اليابان. وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى اهتمام اليابان المتزايد بالمنطقة العربية والاسلامية، ومن ضمنها مصر، من أجل الحصول على القوة والنفوذ في هذه المنطقة. وكانت اليابان من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال مصر عام 1922 . وشهدت الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية اهتماما متزايدا من جانب الدبلوماسية اليابانية نحو مصر، حيث تحولت مصر خلال فترة الخمسينات والستينات إلى مركز لتطوير العلاقات اليابانية مع دول المنطقة العربية، كما كانت مركزا هاما لمرور التجارة اليابانية إلى أوروبا، وقدمت اليابان لمصر مساعدات رسمية للتنمية، إلا أنها كانت تخدم بالأساس أغراض التجارة اليابانية. وعلى الجانب الأخر اتجهت مصر إلى الاستفادة من خبرات اليابان في مجالات عدة منها الزراعة والصناعة والبنية التحتية وخاصة مشروع السد العالي. وكان الاهتمام المبكر من جانب اليابان بمصر، يعكس تنامي القوة اليابانية من جانب، والاهتمام الياباني المتزايد بالمنطقة، وخاصة بالبترول وبالتجارة العالمية من جانب أخر. [4]

وخلال عقدي الخمسينات والستينات، لم تشهد العلاقات الثنائية تطورا كبيرا نتيجة تركيز الحكومة اليابانية على خطط التنمية الداخلية، بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. ومما لا شك فيه ان أزمة النفط الناجمة عن حرب أكتوبر1973

كان لها الأثر الهام في تشكيل السياسة اليابانية تجاه مصر والمنطقة العربية كلها. والجدير بالذكر أن مبعوث ياباني رفيع المستوى طالب الرئيس السادات في ديسمبر 1973 ، بالغاء الحظر النفطي الجزئي الذي فُرض على اليابان، وأعرب عن استعداد اليابان لتقديم مساعدات اقتصادية هي الأولى لمصر باجمالي 280 مليون دولار، منها قرض بقيمة 140 دولار لتوسيع وتعميق قناة السويس. وشهد تبادل الزيارات كثافة غيرمسبوقة في هذه الفترة. وأخذت العلاقات بين البلدين شكلا أكبرقوة وأكثر استمرارية، بسبب اهتمام اليابان بالدول الفاعلة داخل النطاق الاقليمي العربي، وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية. ومنذ منتصف الثمانينات حدث تحول جديد في مسار العلاقات بين الدولتين، فعلى الرغم من تراجع دور النفط كعنصر حاسم في تشكيل سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط، إلا أن مصر ظلت تتمتع بمكانة هامة لدى اليابان وتحصل على مساعدات التنمية، بسبب تزايد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة بعد توقيعها على معاهدة السلام مع إسرائيل. وأضحى لليابان دور لا يمكن التقليل من شأنه إزاء قضايا تهتم بها مصر، منها: السلام في الشرق الأوسط، ونزع السلاح والحد من التسلح، وأمن الخليج، وهي قضايا تهتم بها مصر واليابان اهتماما كبيرا، ويحرص الطرفان على التشاور ازاءها والحوار الدائم بينهما. وربطت بين الدولتين علاقات تعاون متين في فترة ما بعد الحرب الباردة، برزت خلال قنوات اقتصادية وسياسية وثقافية. [5]

ويعتبر عقد التسعينات في القرن العشرين بمثابة عقد استثنائي في تاريخ العلاقات المصرية-اليابانية، حيث تم فيه تطوير علاقاتهما بشكل غير مسبوق، واضعاف دور العامل الجغرافي ،خلال تلاقي المصالح القومية للدولتين. فمن ناحية ،كانت هناك رغبة يابانية ملحة في ممارسة دور متزايد في الشئون السياسية العالمية، بان يكون لها صوتا مسموعا في عملية السلام العربية- الاسرئيلية. ومن ناحية أخرى تزامن هذا التحرك الياباني مع اهتمام مصري متنامي بالدائرة الآسيوية، بوصفها أحد الدوائر المحورية الجديدة لتحركها الخارجي في ضوء الصعود الاقتصادي للقارة الآسيوية في الاقتصاد العلمي منذ بدء التسعينات. وأرست الزيارة التي قام بها الرئيس مبارك لليابان في أبريل عام 1999 ، مدخلا جديدا للعلاقات الاقتصادية بين مصر واليابان، وخطت خطوة هامة فيما يتعلق بوضع الأسس الحقيقية لبناء علاقة شراكة بين

البلدين تقوم على المصالح المشتركة. [6] وصدر عن الزيارة برنامج للشراكة بين البلدين، يعد الأول من نوعه بين اليابان ودولة نامية، الذي يحدد الخطوط العريضة لتطوير العلاقات الثنائية في خمسة مجالات رئيسة، من بينها التعاون: الاقتصادي، والبيئي ،والثقافي، والتعليمي.

ولترسيخ العلاقات بين الدولتين في المراحل التاريخية السابق ذكرها، تم ابرام تسع اتفاقات: اتفاقية تعاون ثقافي عام 1957، اتفاقية تجارية عام 1958 ، اتفاقية حول خدمة الطيران عام 1963 ، اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي عام1969 ، اتفاقية حول تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات عام 1978 ، اتفاقية حول التعاون الفني عام1984 ، اتفاقية حول ارسال متطوعين يابانيين عام 1995 ، فضلا عن اعلان مشترك حول شراكة نحو مستقبل أفضل عام 1995، واعلان مشترك وهو برنامج الشراكة بين مصر واليابان عام 1999 .[7]

ومع بداية القرن الحادي والعشرين تناميت العلاقة المصرية-اليابانية بشكل كبير. فقد تم إعلان عام 2000 ليكون عام مصر في اليابان، بما تضمنه ذلك من فعاليات ثقافية وتجارية واقتصادية. وكان انعقاد الدورة الثانية لمنتدى الحوار الياباني-العربي في مارس 2004 بالأسكندرية انعكاسا لأهمية مصر بالنسبة لليابان.

وما من شك أن متانة علاقة الصداقة بين القادة له انعكاساته الايجابية على العلاقات السياسية بين الدولتين. فعلاقة الصداقة القوية التي ربطت الرئيس السيسي برئيس وزراء اليابان الأسبق "شينزو أبي"، عكست تأثيرها الملحوظ على تقوية أطر التعاون بين الدولتين، حتى أنه تم إطلاق اسمه على محور في القاهرة. وخلال زيارة " كيشيدا" رئيس وزراء اليابان لمصر في أبريل عام 2023 ، تم الاتفاق بينه وبين الرئيس عبد الفتاح السيسي على الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين الدولتين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، التي تقوم على مبادئ: السيادة، والمساواة، والسلامة الاقليمية لهما، والاحترام المتبادل بينهما، وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

وتتضح متانة العلاقات السياسية بين الدولتين من تعدد الزيارات المتبادلة على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية والمسؤولين السياسيين. وتتبين أهمية الزيارات على مستوى القمة على سبيل المثال من زيارة الرئيس حسني مبارك لليابان

في مارس 1995 التي أرست دعائم مرحلة جديدة لتطوير العلاقات الثنائية. وترجع أهمية زيارة الرئيس حسني مبارك لليابان في أبريل 1999، انها أسفرت عن اعلان برنامج الشراكة بين البلدين،الذي هدف إلى زيادة وتنويع المشاورات والتعاون بين البلدين في القضايا العالمية والاقليمية والثنائية. وكان من نتائج زيارة رئيس الوزراء الياباني الأسبق "موراياما" لمصر في سبتمبر 1995 ، ان تم توقيع اتفاقية لترسيخ التعاون بين مصر واليابان من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وشهد تبادل الزيارات بين الدولتين كثافة غير مسبوقة على مستوى القمة ومستوى الوزراء في الفترة من 1999 حتى 2023 ، حيث بلغ عدد الزيارات من الجانب الياباني لمصر سبع زيارات، على مستوى رئيس الوزراء، بالاضافة إلى زيارتين للأمير "تاكامادا"، أما عدد الزيارات على مستوى الوزراء فقد بلغ تسع وثلاثين زيارة. وبلغ عدد الزيارات من الجانب المصري لليابان أربع زيارات على مستوى رئيس الجمهورية، منها زيارة للرئيس الأسبق حسنى مبارك عام 1999 (فضلا عن زيارتين قام بها لليابان عامي 1983 و1985)، وثلاث زيارات للرئيس عبد الفتاح السيسي، هذا بالاضافة إلى زيارة لمفتي الجمهورية، و45 زيارة على مستوى الوزراء والمسؤولين السياسيين.[8]

وعند التقاء الرئيس السيسي مع "فوميو كيشيدا" على هامش انعقاد قمة مجموعة العشرين بنيودلهي في العاشر من سبتمبر 2023 ، بحثا سبل دعم العلاقات بين البلدين. واستجابة للوضع الخطير في غزة، شاركت اليابان في مؤتمر القمة للسلام بالقاهرة، الذي دعت له مصر في أكتوبرعام 2023 . كما يتم تبادل الرؤى والتشاور بشأن عدد من القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك عملية السلام في الشرق الأوسط، والأزمة السودانية، وتطورات الأوضاع في منطقة شرق آسيا. وفي لقائه بوزيرة الخارجية اليابانية"يوكو كاميكاوا" في 25 أغسطس 2024 أكد وزير الخارجية المصرية الدكتوربدر عبد العاطي، على خصوصية وأهمية العلاقات المصرية-اليابانية، والحرص المشترك من الجانبين على تطوير هذه العلاقات، اتساقا مع الارتقاء بها ألى مستوى الشراكة الاستراتيجية عام 2023 . كما توافق الوزيران على حتمية منع التصعيد في المنطقة، وتكثيف الجهود بالتعاون مع الشركاء الدوليين والاقليميين، لمنع انزلاق المنطقة لحرب اقليمية. وأكد الجانبان على أهمية مواصلة المساعي الرامية للتوصل لوقف اطلاق النار في قطاع غزة، واطلاق سراح الرهائن

والمحتجزين، والسماح بنفاذ المساعدات الانسانية لقطاع غزة بصورة غير مشروطة، لوضع حد للمعاناة الانسانية فيها.[9]

هذا فضلا عن أن حكومة اليابان تنظم برامج متعددة لتبادل الأفراد والحوار مع مصر في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ففي المجال السياسي يبرز: الحوار السياسي بين المسؤولين الحكوميين البارزين في كلتا الدولتين، ومنتدى الحوار الياباني- العربي، واللجنة المشتركة بين اليابان ومصر.[10]

ثانيا: الشراكة الاقتصادية

تعد اليابان احدى القوى الاقتصادية العظمى في العالم، ولا شك ان الدافع الاقتصادي يقع على قائمة الدوافع المهمة للسياسة الخارجية المصرية من وراء تعامل مصر مع اليابان، وهو ما يجعلها تسعى دوما لتوظيف سياستها الخارجية، لتحقيق جانب مهم من الأهداف القومية المصرية، وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية. وشملت العلاقات الاقتصادية بين مصر واليابان ثلاثة جوانب أساسية هي: المساعدات بأنواعها المختلفة، والتبادل التجاري، والاستثمارات، إلا ان المساعدات الاقتصادية اليابانية تحتل مركز الصدارة. وتنقسم هذه المساعدات الى قسمين: المعونات الرسمية، وهي المقدمة من حكومة لحكومة، والتي تقدمها الحكومة اليابانية على شكل مشروعات البنية التحتية والكباري والسكك الحديدية والمستشفيات وغيرها. أما القسم الثاني من المساعدات فيعرف بالمساعدات الأهلية، وهي التي تقدمها اليابان لعدد من المشروعات الأهلية والمنظمات غير الحكومية. وتنقسم المساعدات الحكومية الرسمية إلى: منح لا ترد من أجل تطوير البنية التحتية، وقروض ميسرة، وتعاون فني، يهدف إلى نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة إلى مختلف المجالات، إما بايفاد خبراء أو برامج تدريب لمتدربين باليابان.[11]

واذا كانت العلاقة بين مصر واليابان تقوم على التعاون، فانها تقوم على المصالح أيضا، ولكل منهما دوافعه. فنظرا لأن اليابان تطلعت إلى لعب دور فعال في تشكيل النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، فانها أرادت بما تملكه من قدرات اقتصادية وتكنولوجية ان تكون دولة كبرى في محيطها الاقليمي. فوضعت نصب أعينها اعادة بناء اقتصادها، ولن يتأتى ذلك إلا خلال توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول

فاعلة في محيطها مثل مصر. وأعادت اليابان تشكيل سياسة معوناتها وفقا لمتطلبات وضعها كقوة اقتصادية كبرى ذات ممسئوليات في النطاق الغربي، والتي استجابت بصددها لمطالب أمريكية بزيادة المعونات لدول ذات أهمية استراتيجية للغرب ومنها مصر. ومن ثم كانت مصر عام 1978 الدولة غير الآسيوية الوحيدة التي تتلقى هذه المعونات، وتزايد نصيبها نظرا لاستجابة اليابان لمطالبة الولايات المتحدة. أما دافع مصر فتمثل في الاستفادة القصوى من الطرف الياباني من سياسات المساعدات والمنح والاستثمارات اليابانية، والاستفادة من التكنولوجيا والخبرة اليابانية.[12] ومما لا شك فيه أن الاستثمار في البنية التحتية ذو صلة وثيقة بالعلاقات الدولية، فالدعم المقدم لتطوير البنية التحتية يخلق شراكة دبلوماسية بين الدولة التي تقدم الأموال والقروض في هذا الشأن للدولة المستقبلة. وفي ضوء تطور الظروف الجيوسياسية والجيواقتصادية في اليابان، باعتبارها ثاني أهم اقتصاد في العالم، تلعب طوكيو دورا محوريا في توفير رأس المال والتقنيات والمساعدات الخارجية، فضلا عن ان اليابان تعد ثالث أكبر شريك للتعاون الانمائي في العالم .[13]

و كانت اليابان أولى دول العالم التي تطلق منتدى خاص بالتنمية في أفريقيا، وهو مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا (تيكاد) عام 1993 . وجدير بالذكر أنه خلال قمة طوكيو الدولية السابعة للتنمية في أفريقيا "تيكاد" بمدينة "يوكوهاما" في أغسطس عام 2019 ، تولى الرئيس السيسي رئاسة القمة، بالاشتراك مع رئيس وزراء اليابان أنذاك "شينزو أبي".[14]

وبسبب أهمية التجارة الخارجية وأمن الطاقة بالنسبة لليابان، فان مصر تعتبر شريكا مهما لها، وذلك بسبب موقعها الجغرافي بين آسيا وأفريقيا واوروبا، وقيامها بدور هام في إرساء الاستقرار والسلام في منطقتي الشرق الأوسط وافريقيا.[15] وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر واليابان نحو مليار و25 مليون دولار عام 2022 ، وبلغت معدلات التبادل التجاري بينهما خلال الربع الأول من عام 2023 نحو 164 مليون دولار.

وتنظر اليابان لمصر باعتبارها الشريك العربي الاساسي وكدولة محورية في الشرق الأوسط، وكان انعقاد الدورة الثانية لمنتدى الحوار الياباني-العربي في مارس 2004

في الاسكندرية انعكاسا لذلك. فمصر بموقعها الجغرافي وحجم سكانها بما يضمة من نسبة كبيرة من الشباب، كانت عامل جذب لشركات الاستثمار اليابانية للاستفادة من فرص الاستثمار المتميزة في مصر. وبدأ التعاون الفني مع مصر عام 1954 ، وتبع ذلك تقديم مساعدة مالية عام 1973 ، وقرض عام ،1974 وتم إنشاء مكتب جايكا عام 1977. ومنذ ذلك الوقت واليابان تعمل على تدعيم التنمية المستدامة في مصر وتقوية العلاقات الثنائية بين البلدين في المجال الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية. (16)

وجدير بالذكر أن التعاون الاقتصادي الياباني مع مصر بدأ في عهد الرئيس السادات في الأعوام 1970–1981 عندما تبنى السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي. واستمر هذا التعاون في عهد الرئيس مبارك في الأعوام 1981–2011 والتي تبنت فيها مصر سياسة التحرر الاقتصادي، وتم وضع خطة استراتيجية للتنمية المستدامة. وأسفرت زيارة الرئيس مبارك لليابان عام 1999 عن إعادة تأسيس مجلس الأعمال المصري–الياباني.، ومجلس الأعمال الياباني–المصري. وتم الاتفاق على مجالات التنمية ذات الأولوية بين الرئيس السيسي و"شينزو ابي" عند زيارته لليابان عام 2016 ، وهي: التعاون في مجال التعليم، والتعاون الثقافي، والشئون الاجتماعية. والتنمية في مجال البنية التحتية (الكهرباء والطاقة والنقل والاتصالات) ، ومطار برج العرب الدولي، والمرحلة الرابعة من مترو الانفاق. والتعاون في مجال السلام والاستقرارعلى المستوى الاقليمي والدولي، ويشمل ذلك مكافحة الارهاب والحفاظ على الاستقرار في شبه جزيرة سيناء. واعتمدت سياسة التعاون الانمائي مع مصر عام 2020 على الاسس السابقة، بالاضافة إلى ثلاثة أسس أخرى وهي: زيادة دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، والضمان الاجتماعي، والتعليم وتنمية الموارد البشرية، والتعاون الاقليمي.(17)

ومن ناحيتها قامت إدارة "شينزو أبي" باضافات مهمة على أهداف استراتيجية المساعدات الخارجية لليابان وأساليبها، عبر إعادة صياغتها كسياسة للتعاون الانمائي، في اطار ميثاق التعاون الانمائي الجديد لعام 2015 ، والذي تضمن سياسة جديدة تتعلق باستخدام صناديق التعاون الانمائي بشكل استراتيجي، استجابة للتطورات الكبيرة في البيئات الدولية المتباينة، وهذا ما أسفر عن تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع دول جنوب شرق آسيا. كما أقامت شراكة استراتيجية مع دول الجنوب العالمي،

حيث تحظى هذه الدول بأهمية خاصة في منظومة السياسة الخارجية لليابان. فضلا عن اتجاهات الرأي العام الايجابية في الدول التي تكون الشراكة معها قائمة على المساواة والمنفعة المتبادلة، والتي تركز على المساعدات الانمائية غير المشروطة تكون أكثر ايجابية تجاه اليابان.[18]

أما بالنسبة للاستثمارات اليابانية في مصر خلال العام المالي 2022/21 ، فقد رصدت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تطور قيمتها، حيث بلغت 7,73 مليون دولار مقابل 1,37 مليون دولار خلال عام 2021/20. بينما سجلت قيمة الصادرات المصرية إلى اليابان 8,260 مليون دولار.[19] وفي العاشر من مارس 2024 تم توقيع اتفاق منحة من السفارة اليابانية بالقاهرة ومنظمة الصحة العالمية بقيمة 8. 3 مليون دولار، لدعم تطوير وتلبية احتياجات المستشفيات بالمحافظات الحدودية في مصر.[20]

والجدير بالذكرأنه بحلول أكتوبر 2024 بلغت الاستثمارات اليابانية في مصر 7,73 مليون دولار، وبلغ عدد الشركات اليابانية 65 شركة، تعمل في مجال السيارات والمنتجات البترولية. وبلغت الصادرات المصرية إلى اليابان 3202 بليون ين (تتضمن بترول خام، وغاز طبيعي، ومنتجات بترولية، ومنسوجات..) . أما الواردات المصرية من اليابان فبلغت 5,95 بليون ين (تتضمن السيارت، والمعدات...) . [21]

كما تقوم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي"جايكا" ،بتنمية القطاع الخاص،الذي يعمل كقوة دافعة للنمو الاقتصادي في الدول النامية. ومن أجل تنمية مستدامة ورخاء مصر، تقدم "جايكا" المساعدات الانمائية الرسمية، التي يتم استخدامها في مجالات عدة منها؛ تنمية الموارد البشرية خلال: التقليل من الفقر ورفع مستوى المعيشة، -الرعاية الصحية، ومنذعام 1970 واليابان تساعد في تحسين الرعاية الصحية ببناء مستشفى للأطفال، - الضمان الاجتماعي، - تنمية الموارد البشرية، واصلاح القطاع العام، ومن ناحية أخرى تقوية قدرة الموارد البشرية خاصة في القطاع العام، والاهتمام بالمشروعات في مجال الكهرباء والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ومنذ عام 1974 واليابان تقدم مساعدات لتطوير قناة السويس التي تعد شريان المواصلات بين الشرق والغرب. وقدمت قرضا لبناء شبكة اتصالات، وإعادة تطوير نفق الشهيد أحمد

حمدي عام 1992، وبناء كوبري قناة السويس عام 1997 وهو جسر معلق فوق القناة والذي استكمل عام 2000 . وتقديم التعاون الفني لخطة تطوير خليج وساحل السويس وشبه جزيرة سيناء. وبعد عام 2011 قدمت "جايكا"الدعم الفني لمصر لزيادة القدرة على تنفيذ خطة التنمية، وكذلك في عام 2016 عند وضعها لاستراتيجيتها للتنمية المستدامة 2020-2030 .[22] وبلغت المساعدات الانمائية اليابانية المقدمة لمصر 67,303 مليون دولار عام 2021.

ومنذ عام 1994 يتم تقديم منحة المساعدة لمشاريع الأمن الانساني الشعبية كوسانوني (KUSANONE)، التي تفيد بشكل مباشر القاعدة الشعبية، وكذلك المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. وتمنح أكثر من 10 مليون دولار حتى مارس 2024 .[23]

في اطار الجهود المبذولة للارتقاء بالعلاقات المصرية-اليابانية، عقدت د.رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والسفير الياباني في القاهرة "أوكاهيروشي"، الاجتماع السنوي الثالث، لحوار السياسات رفيع المستوى بين مصر واليابان للتعاون التنموي في 26 أغسطس عام 2024، الذي يصادف الذكرى السبعين للتعاون التنموى بين اليابان ومصر الذي بدأ عام 1954 . ويعتبر هذا الحوار منصة هامة لتطوير استراتيجيات التعاون التنموي بمشاركة الوكالة الوطنية اليابانية، كشركاء في التنمية، وكذلك عدد من الوزارات المصرية، التي تمثل مجموعة متنوعة من الأهداف والاحتياجات الوطنية.[24]

وأكدت وزيرة التخطيط على أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، التي تؤكد على رؤية مشتركة تتماشى مع رؤية مصر لتحقيق التنمية المستدامة. وأوضحت ان الشراكة بين البلدين تعد نموذجا فريدا للتعاون، حيث تهدف إلى تعزيز : التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحول الأخضر، والطاقة المتجددة، والتعليم وتنمية رأس المال البشري، بالاضافة إلى تطوير البنية التحتية، والشراكة مع القطاع الخاص، ومشروعات التعاون الفني، وتعزيز التعليم الفني، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن مشروعات الطاقة المتجددة. حيث تسهم هيئة التعاون الدولي اليابانية في تمويل محطة الطاقة الشمسية بمدينة كوم امبو بأسوان بقدرة 500

ميجاوات. كما يمول بنك اليابان للتعاون الدولي مشروع لبناء وتشغيل محطة لطاقة الرياح، بقدرة 500 ميجاوات في رأس غارب. وقد أكدت أن تمكين القطاع الخاص يعد أولوية في العلاقات المصرية-اليابانية، خلال إتاحة المزيد من الآليات التمويلية لشركات القطاع الخاص. كما أوضحت مجالات التعاون بين مصر واليابان، فيما يتعلق بتوطين الصناعة، مشيرة إلى تعزيز مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المشروعات الوطنية لدعم توطين الصناعة. وأعرب السفير الياباني عن تطلعه أن يتم تطوير التعاون بين البلدين وفقا للشراكة الاستراتيجية، من خلال بدء مجالات جديدة للتعاون ،استجابة للتطور التكنولوجي السريع وتعزيز التعاون الثلاثي لأفريقيا والشرق الأوسط.[25]

واتفق الجانبان على أن الدولتين ستعززان تعاونهما التنموي بطريقة استراتيجية، خلال استكشاف فرص جديدة للتعاون، بما في ذلك دعم الابتكار والنمو الأخضر، ورحب المشاركون في الحوار بالقيمة الفريدة لشراكة بحوث العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة SATREP التي تدعم البحوث المشتركة المبتكرة بين الدولتين لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وأعرب السفير الياباني عن تطلعه أن يتم تطوير التعاون بشكل استراتيجي، وفقا للشراكة الاقتصادية خلال بدء مجالات جديدة للتعاون، استجابة للتطور التكنولوجي السريع وتعزيز التعاون الثلاثي.[26]

ثالثا؛ الشراكة الثقافية

تلعب العلاقات الثقافية الدولية دورا مهما في إنماء التفاهم بين الدول والشعوب. وأصبح التبادل الثقافي بين الدول جزءا أساسيا من العلاقات الدولية المعاصرة. ومنذ عقد الثمانينات والعلاقات الثقافية المصرية-اليابانية تشهد نموا مطردا. والجدير بالذكر ان الثقافتين المصرية اليابانية من الثقافات الأصيلة، التي استطاعت الصمود أمام غزو الثقافات الأخرى. وعلى الرغم من انتماء الشعبين المصري واليابانى لدولتين بعيدتين جغرافيا ويفصل بينهما بحار ومحيطات، فضلا عن تباين الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية واللونية والعرقية بينهما، إلا أنه يوجد نوع من التفاعل الثقافي بين الشعبين، زاد توثقا منذ ثمانينات القرن العشرين. وتعتبر اليابان من الدول التي يتنوع معها التمثيل الثقافي والفني، حيث تم استخدام معظم الأدوات

الثقافية التي تشمل: الاتفاقات الثقافية، وتبادل زيارات الوفود الثقافية، والتبادل الطلابي، وتقديم المنح الدراسية، وزيارات الفرق الفنية، وترجمة الكتب، ونشر أعمال كبار الكتاب، واقامة المعارض، والاشتراك في المهرجانات الدولية، واقامة اسابيع الأفلام، والتعاون في المجال الاعلامي والصحفي، وفتح المكاتب الثقافية والاعلامية.[27]

ولأهمية العلاقات الثقافية بين الدول، كان الاهتمام بعقد الاتفاقات الثقافية وانشاء المكاتب الثقافية والاعلامية. ولذا كانت أول اتفاقية بين مصر واليابان هي اتفاقية التعاون الثقافي عام 1957 ، كما تم انشاء مركز الاعلام والثقافة بداخل السفارة اليابانية بالقاهرة عام 1965 ، وانشاء المكتب الثقافي المصري بطوكيو عام 1992 . وعلى مر التاريخ تفاعلت الثقافة المصرية مع كل الثقافات ،وتم تعزيز التفاهم الثقافي المتبادل بينها وبين الثقافات الأخرى بشكل كبير.

وطبقا لمقدمة الدستور الياباني، فان اليابان ترغب في تبوء مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، لذلك فانها تسعى لتحقيق هذا الهدف خلال اهتمامها بتنمية العلاقات الثقافية مع دول العالم، خلال تقديم المساعدات للدول النامية، لتنمية مواردها البشرية، خاصة في مجال التعليم والثقافة ومحو الأمية، والتي تعتبرها الحكومة اليابانية أداة هامة لتنفيذ سياستها الخارجية.[28]

وتتعدد المؤسسات والبرامج اليابانية المعنية بالتبادل الثقافي مع مصر،منها: مؤسسة اليابان، التي تم افتتاح مكتبها في القاهرة في أكتوبر 1995 ، والذي تعتبره المؤسسة مكتبا رئيسا لها قي الشرق الأوسط وأفريقيا، ومركز الاعلام والثقافة، التابع للسفارة اليابانية في القاهرة، الذي يقوم بتقديم العديد من الأنشطة بالتعاون مع الهيئات المصرية المعنية. ومن أهم البرامج التي تنفذها اليابان لدعم التبادل الثقافي مع مصر: برنامج منح "نبشو" الحكومية اليابانية، وكان أول مصري يحصل على هذه المنحة عام 1958. - وبرنامج التبادل بين شباب الباحثين المصريين واليابانين، الذي يهدف الى تعزيز الفهم المتبادل والتعاون بين شباب الأكاديميين المصريين واليابانيين.- برنامج سفينة شباب العالم، الذي يتم على ظهر سفينة، ويهدف إلى تعميق روح التعاون الدولي وتنمية الصداقة والفهم المتبادلين بين شباب العالم وغيرهم من الدول الأخرى.- برنامج التبادل النسائي بين اليابان ومصر والأردن، لتعزيز التفاهم

المتبادل بينهم، الذي انضمت إليه مصر عام 1997،- برنامج متطوعين يابانيين- تقديم الدعم للمنظمات الأهلية وغير الحكومية،- إقامة أنشطة ثقافية يابانية في بعض محافظات مصر، وإقامة مهرجانات ثقافية.[29] وتجدر الاشارة إلى ان اهتمام السياسة اليابانية بتعريف الشعب المصري بالثقافة اليابانية سابقا على الاهتمام المصري بتعريف الشعب الياباني بالثقافة المصرية. ويتضح ذلك من ان إنشاء المركز الثقافي الياباني كان عام 1965 ، في حين تأخر انشاء المكتب الثقافي المصري يطوكيو حتى عام 1992.

ولا شك أن للثقافة بعد سياسي وبعد اقتصادي، فالفهم الصحيح لثقافة أي مجتمع يجعل المستثمرين أكثر قدرة على التكيف مع أذواق المستهلكين. فالمجال الثقافي صار يواكب التطور الاقتصادي الذي أدى بالدول المتقدمة إلى تصدير انتاجها وتقنياتها إلى الدول النامية.[30] لذلك يتعين زيادة تفعيل دور العلاقات الثقافية بين مصر واليابان لتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما، كما يتعين العمل على زيادة فهم اليابانيين للثقافة المصرية، والاهتمام بتعليم اللغة العربية لليابانيين، عن طريق زيادة عدد أقسام اللغة العربية في الجامعات اليابانية. وضرورة توجيه اهتمام اليابان بالحاضر المصري، وليس بالحضارة المصرية القديمة فقط.

ولما كانت المكاتب والمراكزالثقافية تعتبر منفذا للتعريف بالدولة وبحاضرها ونهضتها وثقافتها، لذا تم انشاء المركز الثقافي المصري بطوكيو عام 1992، وتم تأسيس جمعية الصداقة المصرية- اليابانية عام 1970 ، الذي يدخل نشاطها في اطارمهام الدبلوماسية الشعبية.

وحيث ان السياحة تعتبر احدى أوجه العلاقات الثقافية، لما لها من بعد ثقافي، وحيث ان السوق الياباني يمتاز بكونه من عشاق الحضارة المصرية القديمة، فقد أصبحت مصر احدى أهم المقاصد السياحية للسائحين اليابانيين، منذ أن بدأت مصر للطيران في تشغيل رحلات طيران مباشرة بين مطاري "نارينا" والقاهرة في أكتوبر 1997. وان حجم الحركة اليابانية إلى مصر سنويا تقدر بنحو 200 ألف سائح، إلا ان عدد السياح اليابانيين انخفض بسبب كوفيد-19 والحرب الروسية الأكرانية، ثم عاد وارتفع عام 2020 .[31] ويعد تقديم اليابان المساعدات لبناء وإدارة والعرض في المتحف المصري الكبير، له مردودا كبيرا على المنشآت السياحية المصرية.

ولحرص مصر على زيادة أعداد السياح اليابانيين الوافدين لزيارة المقاصد السياحية المصرية، شاركت وزيرة السياحة رانيا المشاط، في فعاليات معرض الجاتا للسياحة والسفر، الذي عقد بمدينة أوساكا اليابانية خلال شهر أكتوبر2019 ، والذي يعتبر أحد أكبر المعارض السياحية على مستوى العالم، ويتم تنظيمه بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية. وتم افتتاح الجناح المصري المشارك في المعرض تحت عنوان"تعزيز التنمية السياحية المستدامة". وأكدت الوزيرة ان المعرض يتيح الفرصة للقاء منظمي الرحلات اليابانيين إلى مصر، لدفع الحركة السياحية الوافدة من السوق الياباني.[32]

رابعا: الشراكة التعليمية

لا شك أن التعليم يلعب دورا مهما في تكوين الصورة العامة التي ترغب الدولة في رسمها في ذاكرة الأجيال عن تاريخها ومستقبلها وعن صورة الشعوب الأخرى. وكان العصر الذهبي لاهتمام اليابان بالشرق الأوسط من عام 1975 وحتى عام 1989، حيث تأسست عدة مراكز أكاديمية ورسمية لدراسات الشرق الأوسط والاسلام في اليابان. وزادت أعداد الباحثين اليابانيين في شئون الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل لم يسبق له مثيل؛ حتى وُجد من يتخصص في شئون مصر السياسية وحدها، أو الاقتصادية، أو الادارية، أو تاريخ مصر القديم. وكان الاهتمام الحكومي والدعم المالي الذي وفرته الحكومة اليابانية لبحوث الشرق الأوسط والعالم العربي، المحفز الأول للباحثين اليابانين لدراسة الشرق الأوسط وقضاياه. إلا أنه بمجرد ان تراجع الاهتمام الحكومي بالشرق الأوسط مع مطلع التسعينات في ظل استقرار أسعار النفط عالميا، ونجاح اليابان في البحث عن مصادر بديلة لنفط الشرق الأوسط، تراجع أيضا اهتمام الباحثين اليابانيين بالعالم العربي بنسبة تقارب ال 90% مما كان عليه الوضع في الفترة الذهبية من 1975-1989 .[33]

و يعتبر التعليم أحد أهم الاولويات في اليابان، وقد اهتمت مصر بتجربة التعليم الياباني المتميز ،الذي كان السبب وراء تقدم اليابان، وجعلها من أكبر القوى الاقتصادية في العالم. وتقدم اليابان دعما لمصر في مراحل التعليم لزيادة الموارد البشرية التي تستطيع المساهمة في القطاع العام وفي تنمية الصناعة. وقد تم إرساء الشراكة في

مجال التعليم بعد زيارة الرئيس السيسي لليابان عام 2016، للنهوض بالموارد البشرية التي تستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووضحت هذه الشراكة في افتتاح 43 مدرسة يابانية بمصر في العام الدراسي 2022/21 . كما قدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جايكا" ، مشروعا لرفع مستوى التعليم الفني الثانوي، وأحد أهم أهداف هذا المشروع هو الربط بين الشركات المحلية والمدارس الفنية، وكذلك تقديم منحا للطلاب والباحثين للسفر لليابان. وفي مجال التعليم العالي تم افتتاح الجامعة المصرية-اليابانية للعلوم والتكنولوجيا في برج العرب بالأسكندرية عام 2010 .[34] وهي جامعة حكومية مصرية ذات شراكة يابانية. أنشئت بقرار جمهوري رقم 149 لسنة 2009 ، كجامعة أساسها البحث العلمي والتعليم المتنوع. وتقوم الجامعة على خلق تعاون مشترك بين حكومتي مصر واليابان من أجل تعزيز العلاقات المصرية-اليابانية خلال تعزيز الروابط والتعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات الصناعية المصرية واليابانية، وكذلك إجراء البحوث التطبيقية، طبقا للمعايير والسياسات التعليمية اليابانية، والتعرف على أحدث التقنيات والتكنولوجيات اليابانية.[35]

وتجدر الاشارة إلى وجود اقلية مسلمة قليلة العدد، لذلك تم انشاء معهد دراسات الشريعة الاسلامية التابع لجامعة "تاكوشوكو" بطوكيو عام 2002. ويتم دعوة أساتذة من الأزهر لالقاء محاضرات به، كما يتم ايفاد طلاب لجامعة الأزهر للدراسة بجامعة الأزهر.[36]

في اطار عقد العلوم والتكنولوجيا 2007-2016 ، الذي أعلنه الرئيس المصري، تم اعلان عام 2008 العام المصري-الياباني للعلوم وذالتكنولوجيا، وذلك بمبادرة من وزيرى التعليم في البلدين. وتعتبر هذه المبادرة بمثابة قاعدة لزيادة التعاون العلمي بين العلماء المصريين واليابانيين ومؤسساتهم العلمية والتكنولوجية. وتم توقيع مذكرة تفاهم. والغرض من هذا البرنامج هو اقامة تعاون جديد، أو تعزيز التعاون القائم، في مجالات الصحة والطاقة والغذاء والزراعة والمياه، بالاضافة إلى تبادل الزيارات بين العلماء المصريين واليابانيين. وسيؤدي هذا التعاون إلى خلق مناخ لعلاقة طويلة المدى.[37]

وفي مجال التبادل الطلابي، يتم ايفاد طلاب مصريين للدراسات العليا في

الجامعات اليابانية عن طريق الادارة العامة للبعثات بوزارة التعليم العالي. أما عدد الطلاب اليابانيين الدارسين في الجامعات المصرية فان عددهم محدود للغاية، وفي الغالب يأتون لدراسة اللغة العربية، أو يأتون كطلاب استماع. وهنا تجدر الاشارة إلى أن الطلاب اليابانيين يفدون لمصر لفترة قصيرة، قد تكون ستة شهور أو سنة، أما الطلاب المصريون فيمكثوا لعدة سنوات لنيل درجة الدكتوراه، مما يتاح لهم التعايش مع الثقافة اليابانية لوقت أطول من معايشة الطلاب اليابانيين للثقافة المصرية.

ولما كانت اللغة هي وسيلة التخاطب بين الشعوب وأساس التعلم، لذلك اهتمت اليابان بنشر لغتها في مختلف دول العالم. فنجد ان الطلاب المصريين يدرسون اللغة اليابانية في تسع جامعات. واهتمت بإنشاء المراكز الثقافية اليابانية التي تهتم بتعليم اللغة اليابانية. ففي مصر تم افتتاح المركز الثقافي الياباني بالقاهرة عام 1965 ، وانشاء أقسام للغة اليابانية في الجامعات، حيث بدأ قسم اللغة اليابانية بكلية الأداب جامعة القاهرة عامه الأول 1974 في مرحلة الليسانس، وبعد ذلك تم فتح باب الدراسات العليا بالقسم عام 1994 ، تلا ذلك افتتاح قسم اللغة اليابانية في كلية الألسن بجامعة عين شمس عام 2000 .فضلا عن الدورات التي تعقدها سفارة اليابان للراغبين في دراسة اللغة اليابانية. وفي اطار اهتمام اليابان بتعليم اللغة العربية للطلاب اليابانيين، يوجد قسم لتعليم اللغة العربية في خمس جامعات يابانية هي: طوكيو، وأوساكا، وهيروشيما، وتاكوشاكو، ودايتوبونكا. بالاضافة إلى معاهد لتعليم اللغة العربية. وعلى الجانب الأخر لم يرق الاهتمام المصري بتعليم اللغة العربية لليابانيين بنفس الدرجة، فلا يوجد سوى تعليم اليابانيين اللغة العربية في دورات تعلم اللغة العربية ،التي تقدمها السفارة المصرية في اليابان.

خامسا: الشراكة العسكرية

في تراجع كبير عن التمسك بسياستها السلمية التي استمرت لما يقرب من ثمانية عقود، كشفت اليابان النقاب عن توجهات أمنية عسكرية جديدة، تتضمن إحداث تغيرات جذرية في استراتيجيتها الخاصة بالأمن القومي والدفاع والانفاق العسكري. حيث أصدر رئيس الوزراء " فوميو كيشيدا" في 16 ديسمبر 2022 ثلاث وثائق جديدة هى: استراتيجية الأمن القومي، واستراتيجية الدفاع الوطني، وبرنامج

تعزيز الدفاع. وجاءت هذه التوجهات بالتوافق مع تولي اليابان رئاسة قمة مجموعة السبع، وانضمامها مع بداية عام 2023 كعضو غير دائم بمجلس الأمن الدولي، ما كشف بوضوح عن رغبة صانعي القرار في طوكيو في زيادة المكانة الدولية لبلادهم، وجعل حضورها العالمي أكثر فاعلية ونشاطا، بحسبانها قوة آسيوية مؤثرة قادرة على لعب دور اقليمي. وحددت طوكيو انها ستوفر مساندتها الأمنية للدول النامية في ثلاثة مجالات، لا تتعلق مباشرة بأي صراع دولي. وتفتح التوجهات الأمنية والعسكرية الجديدة في طوكيو بابا واسعا للتعاون الأمني والاستراتيجي مع مصر. فعلى سبيل المثال نصت الاستراتيجية اليابانية الجديدة للأمن القومي لأول مرة على مفهوم المساعدة الأمنية الرسمة لليابان، وتهدف إلى تعزيز التعاون مع القوات المسلحة والمنظمات ذات الصلة بالدول المستفيدة من خلال عدة آليات، مثل: توفير المعدات والامدادات، وتطوير البنى التحتية، وتعميق التعاون الأمني والاستخباراتي، وتعزيز البنية الدفاعية الشاملة، في شكل منح وهبات.[38]

وخلال احتفال السفارة اليابانية بالقاهرة بعيد الدفاع في يونيه 2016 ، صرح السفير الياباني، بأنه لأول مرة ترسل وزارة الدفاع بعثة عسكرية إلى اليابان خلال نهاية عام 2015 ، كما يتم تطوير التعاون بين مصر واليابان في مكافحة الارهاب خلال الاعتماد على التكنولوجيا اليابانية المتطورة.[39] ومنذعام 2008 واليابان تعد شريكا استراتيجيا رئيسا لمركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، وهو مركز بحثي يعني بقضايا السلام والأمن، ويقدم تحليلا حول التعاون الدولي والاقليمي، وداعما قويا لأنشطته المتعلقة ببناء قدرات كوادر الدول الأفريقية. وقام مدير المركز بزيارة مركز البحوث والتدريب في مجال حفظ السلام التابع لوزارة الدفاع اليابانية في يوليو 2023 .[40]

ويعتبر التعاون العسكري بين مصر واليابان جزءا من الشراكة الاستراتيجة الأوسع التي تم تعزيزها في السنوات الأخيرة. فمنذ عام 2015 بدأت اللقاءات الرسمية بين كبار المسؤولين العسكريين في كلا البلدين، مما فتح أفاقا جديدة للتعاون العسكري، حيث قام رئيس هيئة الأركان المشتركة لقوات الدفاع الذاتي الياباني بزيارة مصرعام 2015. كما يتم تبادل الخبرات والتدريب المشترك للضباط والطلاب من الكليات

العسكرية، ويتم تنظيم دورات تدريبية مشتركة، تهدف لبناء قدرات المسؤولين الأفارقة في مجالات حفظ السلام ومكافحة الارهاب. وتعتبر المشاريع المشتركة مثل؛ انشاء وحدات مراقبة الارهاب، وتطوير التعليم على الأسس اليابانية، جزءا من الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، فضلا عن الحصول على الأسلحة المتطورة والمعدات العسكرية.[41]

وفي 24 يناير 2023 استضاف مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام بالتعاون مع السفارة اليابنية بالقاهرة، مائدة مستديرة حول التحديات والفرص من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين في منطقة البحر الأحمر، استهدفت تبادل وجهات النظر المتعلقة بطبيعة التحديات في تلك المنطقة، وبحث أفاق التعاون المستقبلية خلال الحوار.[42] والجدير بالذكر ان اليابان ساهمت في تمويل القوات متعددة الجنسات في سيناء، كما تقدمت بمبادرات سياسية من أجل التغلب على العقبات التي تعرقل مسيرة السلام.[43]

الخاتمة :

تأسيسا على ما سبق يمكن القول ان تعزيز الشراكة بين الجانبين المصري واليابانى خاصة في المجال السياسي ،يمكن ان يساهم بشكل أكثر ايجابية في اتخاذ مواقف موحدة تجاه العديد من القضايا الاقليمية والدولية، خلال التقارب في السلوك التصويتي في المنظمات الدولية، بما يخدم المصالح الخاصة لكلا الجانبين، ويساهم في تدعيم الموقف المصري في هذه القضايا.

ولكن هناك محاذير يجب اخذها في الحسبان، منها: أولها؛ أنه على الرغم من من الجوانب الايجابية الكثيرة في المعونات اليابانية، إلا أن مساعدات اليابان للمنطقة بصفة عامة، ولمصر بصفة خاصة، تخضع لاعتبارات سياسية تتعلق غالبا بالاستجابة لمطالب السياسة الأمريكية.

وهنا يبرز سؤال على درجة كبيرة من الأهمية، وهو؛ هل سيكون هناك انعكاسا لهذه المطالب على حجم المعونات اليابانية لمصر، خاصة بعد التحالف القوي بين اليابان والولايات المتحدة، وبعد ان أصبحت اليابان شريكا على درجة كبيرة من الأهمية للولايات المتحدة، في منطقتي المحيطين الهادي والهندي، ووجود الدعم المتبادل بينهما، والتنسيق المشترك بينهما بشأن القضايا المرتبطة بمصالحهما، عند التصويت في المنظمات الدولية، والتي يتطابق فيها اتجاه التصويت الياباني مع اتجاه التصويت الأمريكي الداعم دائما للموقف الاسرائيلي؟. والثاني؛ أنه بعد أن أدت الأحداث السياسية بسبب الحرب في غزة، إلى خشية السفن من المرور في البحر الأحمر، بسبب تهديد الحوثيين للسفن التي تتجه إلى اسرائيل ومنعها من المرورفي البحر الأحمر، وبالتالي عدم المرور في قناة السويس، فهل سيؤثر ذلك على أهمية قناة السويس بالنسبة لليابان؟، وما هو انعكاس ذلك على الأهمية الاستراتيجية لمصر بالنسبة لليابان؟.

ويتعين الأخذ في الاعتبار أنه لا يكفي توطيد العلاقات الثنائية بين مصر واليابان على المستوى السياسي، فهناك تحد قيمي وثقافي على مستوى الدبلوماسية الشعبية، على المدى البعيد، بسبب وجود صعوبة الحوار بين الشعبين، لاختلاف اللغة والثقافة.

لذلك ينبغي الدفع بالاهتمام بنشر اللغة العربية في اليابان، مثلما تهتم اليابان بنشر اللغة اليابانية للمصريين. فقد تبين ان التدفق الثقافي أحادي الجانب يميل ناحية اليابان، لذا يتعين للحفاظ على مكتسبات العلاقات المصرية- ليابانية، وذلك بضرورة توجيه الاهتمام الياباني بالحاضر المصري وليس بالحضارة المصرية القديمة فقط، كما يتعين الحرص على اطلاع الشعب الياباني على مجريات الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق التعاون والتقارب بين الشعبين، والا تكون المعرفة أحادية الجانب. ولما كان المجال الثقافي صار يواكب التطور الاقتصادي، الذي أدى بالدول المتقدمة إلى تصدير انتاجها وتقنياتها إلى الدول النامية. لذك يتعين تفعيل دور العلاقات الثقافية على رحاب أوسع، بين مصرواليابان لتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما. كذلك ضرورة الاهتمام بالأقلية المسلمة في اليابان، حتى لا تفقد هويتها الاسلامية بمرور الوقت، خاصة أنها قليلة العدد. وكذلك العمل على تعزيز السياحة اليابانية الوافدة لمصر.

الهوامش

1- د. محمد السيد سليم،ود.ابراهيم عرفات(محرران)،العلاقات المصرية-الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2000 ،ص ز.

2- أسماء الرفاعي، الدبلوماسية اليابانية تجاه آسيا، أفاق علاقات مصر بالقوى الآسيوية الكبرى، أفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، العدد الأول،2021 ، ص253-251 .

3- بدر عبد العاطي، مستقبل العلاقات المصرية-اليابانية، في العلاقات المصرية-اليابانية، مركز الدراست الآسيوية، كليةالاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،تحرير السيد صدقي عابدين، 2000 ، ص249.

4- د. ماجده علي صالح، العلاقات السياسية المصرية-اليابانية، في العلاقت المصرية- اليابانية، تحرير السيد صدقي عابدين مركز الدراسات الدراست الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، 2000 ، ص7-4.

5- بدر عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص255-252 .، ود.ماجده صالح، المرجع السابق، ص 8 .

6- بدر عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص259-248.

7- انظر:

Eg.emb-japan.go.jp/a/bilateral/Japan-egypt/poitical-relations.htm

سفارة سفارة اليابان في جمهورية مصر العربية

8- انظر:

https://www.eg-emb-japan.go-Japan-Egypt-Relations (basic data)24 July 2024, ministry of foreign affairs of Japan.

9- انظر:

Beta.sis.gov.eg مصر واليابان، من 12 نوفمبر 2017 حتى 4 سبتمبر 2024.

10- انظر:

Emb-japan.go.jp سفارة اليابان في جمهورية مصر العربية

11- د.ماجده صالح، العلاقات المصرية اليابانية، في العلاقات المصرية-الآسيوية،تحرير د.محمد السيد سليم،ود.ابراهيم عرفات، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2000 ،ص163-162 .

12- د.ماجده صالح، المرجع السابق، ص 173 .

13- أسماء الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 252-251 .

14- اليابان ومصر، روابط الثقة والاحترام، ستظل اليابان الشريك الأفضل للتنمية في مصر على مدى ال 100 عام القادمة، ملف خاص، الأهرام، 23/2/2023.

15- انظر:

Third Party Evaluation Report TY 2023, Ministry of foreign Affairs of Japan

16- انظر:

Japan>JICA's cooperation in Egypt for sustainable growth and prosperity of Egypt. Japan international cooperation agency, August 2021 . مركز الاعلام والثقافة بسفارة اليابان بالقاهرة، النشرة الاعلامية. من اجل تنمية مستدامة ورخاء مصر

17- انظر:

Third Party Evaluation Report TY 2023, Op.Cit., p.14.

18- أسماء الرفاعي، مرجع سبق ذكره،ص254 .

19- الاحصاء:98,7٪ ارتفاع قيمة الاستثمارات اليابانية بمصر خلال عام 2021/2022 Youm7.com/story/2023/4/30

20- انظر:

Beta.sis.gov.eg, Op.Cit.,

21- انظر:

basic data, Op.Cit.,

22- انظر:

Evaluation of Japan's ODA to the Arab of Egypt, February 2024

23- انظر:

https://www.eg.emb-japan.go.jp Embassy of Japan in Egypt and

"التعاون الانمائي الياباني-المصري "كوسانوني 3/6/2024 ،

24- الحوار السياسي الثالث رفيع المستوى بشأن التعاون الانمائي بين اليابان مصر Gate.ahram.org.eg/daily/news،26/8/2024.

25- محمود عبد الله، وزيرة التخطيط: نعمل على دفع الشراكة الاستراتيجية والتعاون الانمائي بين مصر واليابان، 27الأهرام، 27/8/2024.

26- الحوار السياسي الثالث رفيع المستوى بشأن التعاون الانمائي بين اليابان ومصر،26/8/2024

27- د.رجاء إبراهيم سليم ،العلاقات الثقافية المصرية-اليابانية، في العلاقات المصرية- اليابانية، تحرير السيد صدقي عابدين، 2000 ،ص 67-55 .

28- انظر:

Japan's Official Development Assistant, annual report 1997,ministry of foreign affairs ,Japan, Economic Cooperation Bureau.p.15.

29- د.رجاء سليم، مرجع سبق ذكره، ص61-60 .

30- د. رجاء سليم، المرجع السابق، ص 82-80 .

31- عبده ابو غنيمه،"السياحة الثقافية": زيادة في أعداد اليابانين الوافدين ألى مصر خلال الشهور المقبلة، الوطن،2/5/2023 .

32- وزيرة سياحة مصر تشارك في معرض الجاتا للسياحة والسفر بمدينة أوساكا اليابانية arabtourismnews.com/281718 24/10/2019

33- منصور أبو العزم، صورة مصر والشرق الأوسط في اليابان، في العلاقات المصرية-اليابانية، تحرير السيد صدقي عابدين، 2000 ،ص194-192 .

34- انظر:

Third party Evaluation Report of Japan Evaluation of Japan's ODA to the Arab of Egypt, February 2024. ministry of foreign affairs of Japan. Economic Cooperation Bureau.p.15.

35- الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا wiki "https:// ar.wikipedia"

36- الأهرام، معهد دراسات الشريعة الاسلامية،gate.ahram.Org.eg 3/10/2018

37- انظر:

Joint Egyptian Japanese Scientific Cooperation (JEJSC), Jun, 2024. وحدة ادارة مشروعات التطوير بجامعة الزقازيق STDF and ،8/8/2024

38- د. أحمد قنديل، دلالات التوجهات الدفاعية الجديدة في اليابان، السياسة الدولية، العدد 234، أكتوبر 2023 ، ص147-144 .

39- بهاء الدين عياد، اليابان في عيد الدفاع: حققنا تقدم غير مسبوق في التعاون العسكري مع مصر ،Elwatannews.com/news/details 1/6/2016

40- السفير أحمد نهاد عبد اللطيف، مصر واليابان: شراكة ممتدة من أجل السلام والتنمية المستدامين، 12 يناير Cccpa-eg.org/new . 2024

41- العلاقات العسكرية بين مصر واليابان Iask.ai//mod=ql

42- مصر واليابان، الهيئة العامة للاستعلامات ،sis.gov.eg. 22/9/2024

43- د. ماجده صالح العلاقات السياسية المصرية-اليابانية، مرجع سبق ذكره، ص 21 .